

سورية في لبنان: مكامن القوة ومازق السياسة (1)

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوجود السوري في لبنان بأهدافه وآلياته وممارساته في ضوء المتغيرات الدولية في الفترة ما بين اتفاق الطائف عام 1989 وصدور قرار مجلس الأمن رقم 1595 في آذار 2005 القاضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وقد شهدت الفترة التي سبقت اتفاق الطائف محطات رئيسية لتطور النفوذ السوري في لبنان: التنافس مع إسرائيل، الذي لجمه اتفاق <<الخطوط الحمراء>> عام 1976 (تقاسم النفوذ بين سورية وإسرائيل في لبنان)، وقيام إسرائيل باجتياحها للبنان في عامي 1978 و1982، وبالتالي عقد اتفاق 17 أيار 1983 مع حكومة الجميل الوزان، الذي أفضلته سورية وحلفاؤها اللبنانيين. وتمكنت سورية في هذه المرحلة من ترويض القوى اللبنانية والإمساك بالملف اللبناني عسكرياً، وسياسياً عبر <<مبادراتها>> لتسوية الأزمة اللبنانية وفق مصالحها وأهدافها، وأهمها <<الوثيقة الدستورية>> لعام 1976، ومؤتمرا جنيف ولوزان عامي 1983 و1984، و<<الاتفاق الثلاثي>> في أواخر عام 1985. وفي عام 1989، انتهت الحرب في لبنان باتفاق الطائف، الذي كرّس نفوذها على لبنان. فاعتبرت المرحلة التي تلت حتى صدور القرار 1559 مرحلة سورية بامتياز.

مرحلة الاستفراد

في الفترة التي أعقبت اتفاق الطائف، عرف النظام السوري كيف يستشرف المستجدات الدولية ويتكيف معها ويتأقلم، واستطاع بالتالي أن يحتفظ بموقع له على خريطة الشرق الأوسط، مستفيداً من سياسة الولايات المتحدة في الإبقاء على <<الخطوط الحمراء>> ودفع مفاوضات السلام بين دمشق وتل أبيب إلى الأمام. كانت واشنطن تريد من دمشق ثلاث لاءات: ألا تقوم بضم لبنان، وألا تدفع بحزب الله إلى مواجهة شاملة مع إسرائيل، وألا تعارض عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. كما طُلب إلى السوريين الإبقاء على هامش للمعارضة المسيحية، فيما أفهمت إسرائيل أن حدودها ستكون مضمونة. لكن إسرائيل بقيت، في ضوء استمرار احتلالها للجنوب، عرضة لضربات المقاومة، واتسم ردها بسياسة الأرض المحروقة، وأبرزها عملياتها الحربية ضد لبنان خلال التسعينيات لإقامة شرخ بين المقاومة وبقية اللبنانيين، أمكن التخفيف منه بفضل الدبلوماسية السورية.

إن عدم قدرة سورية على مواجهة إسرائيل عسكرياً، وتعثر مفاوضاتها السلمية معها، جعلاً الرئيس حافظ الأسد يستخدم حزب الله لإدارة الحرب ضدها وبالتالي الوصول إلى <<ال جولان أولاً>>. قابلت تل أبيب ذلك بتصعيد عدوانها على لبنان مصرّة على <<لبنان أولاً>> وفصل المسار اللبناني عن المسار السوري. وبعد عملية <<عناقيد الغضب>> (نيسان 1996)، تصاعدت أهمية سورية لإسماها بورقة حزب الله وانضمامها إلى <<لجنة تفاهم نيسان>> وفي إحباطها مشاريع إسرائيل للسلام المنفرد مع لبنان في الأعوام 1996 و1998، كما برزت أهمية حزب الله لاعتماده سياسة <<توازن الرعب>> مع إسرائيل. كان الجولان <<الهادئ>> هو العقبة في المفاوضات التي جرت بين سورية وإسرائيل.

وبإمكان المراقب أن يكتشف أن التسعينيات كانت مرحلة سورية بامتياز في لبنان، حيث تمكنت دمشق خلالها من أن تستفرد بلبنان وتصبح طليقة اليدين لهندسة أوضاعه وإدارة شؤونه. فأدارت نظاماً أمنياً لا يؤدي إلى بناء الوحدة الوطنية أو إخراج لبنان من براثن الطائفية. انصب همها في الدرجة الأولى على: 1 تأمين آلية تماسك للدولة اللبنانية عبر توحيد العاصمة والمؤسسات والجيش، وتجريد الميليشيات من أسلحتها واستعادة المرافق والمرافق؛ 2 الإشراف على مؤسسات الدولة؛ 3 منع تكرار اتفاق 17 أيار؛ 4 دعم عمليات حزب الله ضد إسرائيل وعملائها في الجنوب وعدم نشر الجيش اللبناني على الحدود؛ 5 الاستفادة القصوى من <<معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق>> مع لبنان لعام 1991.

على صعيد الحياة السياسية، أقامت سورية توازناً بين القوى اللبنانية بشكل لا تسيطر فيه أية قوة على الأخرى، واستطاعت أن تضبط التوازن (الخلافات) حتى داخل القوى السياسية والطوائف. لكنها أعطت هامش حركة أوسع لحلفائها من الميليشيات والأحزاب ومن يدور في فلكها. فنشأت نتيجة ذلك طبقتان سياسيتان لبنانيتين، تستفيد الأولى من الوجود السوري ومن أخطائه وتستقوي به، وتعارض الثانية التوازنات الداخلية التي أفرزها الوجود السوري وسوء تطبيق الطائف وتكتفي بالاحتجاجات والتظاهر ورفع الصوت وصولاً إلى السكوت على مضمض. ومن ضمن التوازنات الداخلية بأبعدها الإقليمية، إبقاء سورية حزب الله على سلاحه والمخيمات الفلسطينية جزراً مسلحة من أجل خدمة الصراع مع إسرائيل، طالما أن لا <<جولان أولاً>>. وفي ظل الوجود السوري، خسر المسيحيون مركزهم المميز السابق. صحيح أن جزءاً من ذلك يعود إلى اتفاق الطائف، إلا إن الانتقائية في تطبيقه واستبعاد رموزه وانتهاك الدستور، وظهور بدعة الترويك، واستشراء النهب والفساد في الإدارات والمؤسسات، وولادة رئاسات ومجالس نيابية ووزارية في ظل الاستزلام و<<المحادل>> و<<البوسطات>> الانتخابية، وهبوط سياسيين وموظفين وأزلام <<بالمظلات>> على المجالس النيابية والوزارية والإدارات المدنية والعسكرية، وإصدار قوانين انتخاب وإعلام على قياس الأشخاص والمصالح، ولا ننسى التمديد للرئيس الهراوي واضطهاد المعارضة وإعلامها ونفي رموزها أو زجهم في السجون، جعلت جميعها فئة من المسيحيين تتهم سورية بأنها أفستت الحياتين السياسية والعامّة وغيّبت الديمقراطية عبر تعزيز وجودها العسكري والمخابراتي والسياسي والاقتصادي في البلاد. ولم تسلم من الهجوم المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين البلدين، ووجود عدة مئات الآلاف من العمال السوريين في البلاد.

لقد تغاضت سورية إلى حد ما عن الصوت المسيحي المعارض لها، وربما يعود سبب ذلك إلى التماسك داخل الطائفة المارونية والبعث الدولي لعلاقتها. لكن دمشق، تمكنت مع ذلك من أن تستقطب فئة من مسيحيين لا تعارض وجودها. في المقابل، لم تسمح بقيام أي صوت إسلامي

معارض لها. كان يهتما أن يظهر لبنان منقسماً على نفسه بين مسلمين وأقلية مسيحية، <<عروبيين>> يؤيدون وجودها وأداءها، ومسيحيين معارضين لها يحملون أو يُتحمّلون إرث التعاون مع إسرائيل. صحيح أن قلة صغيرة من المسلمين كانت تنتقد سوء تطبيق الطائف، إلا أن الانتقاد الإسلامي، والسنيّ تحديداً، لم يلامس حدود التصريح عن سورية بالاسم، وبقي في حيز الهمس والغمز وأحاديث الصالونات فقط، وكاد أن يكون معدوماً لدى الشيعة. فما هي أسباب المواقف الإسلامية هذه؟

بالنسبة إلى الشيعة، يعود هذا الموقف إلى تحالفات حركة أمل وحزب الله مع سورية التي بدأت خلال الحرب. فالرئيس نبيه بري المتربع على رأس مؤسسة المجلس النيابي، كغيره من السياسيين، موجود في السلطة بدعم وغطاء سوري، في حين أن هناك تحالفاً استراتيجياً قائماً بين حزب الله وسورية، فضلاً عن تحالف الحزب مع إيران وحاجته إلى سورية كمعبر للمساعدات التي ترده من طهران. أما في ما يتعلق بالسنة، فهناك أسباب عديدة لعدم معارضتهم سورية: الخوف من استعدائهم عليهم (ولا تزال حوادث اغتيال قادتهم أثناء الحرب حية في ذاكراتهم)؛ المخاوف الإسلامية (وهي لا تقتصر على السنة فقط) من عودة الامتيازات المارونية بعد خروج السوريين، بالتزامن مع معاودة طروحات الفيدرالية وانتقاد الطائف بأنه فرض على المسيحيين؛ شعور المسلم بأن سورية تشكل، هي والبلدان العربية الأخرى، عمقه العربي والاستراتيجي، هذا على الرغم من الفرق الشاسع بين الشعارات القومية و<<شعب واحد في دولتين>> و<<وحدة المسارين>> التي طرحتها سورية وبين الممارسات المخابراتية السورية على الأرض. ولا ننسى أن السنة أكلوا بمجملهم مرجعيتهم السياسية إلى الرئيس رفيق الحريري، الذي حافظ حتى قبل استشهاده على علاقات حسنة ومعتدلة مع السوريين. كل هذه الأمور مجتمعة، ساهمت في كبت حالة الامتعاض في الجانب الإسلامي وامتصاصها، إلى أن وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريري، فانقلب موقف السنة. لقد عاب الشريك المسيحي نده المسلم صمته ومواقفه المؤيدة للوجود السوري على حساب السيادة اللبنانية، هذه السيادة التي كانت يوماً شعاراً مقتصرأ على العونيين والقواتيين في تظاهراتهم الشبابية.

من التحرير إلى التمديد

بعد تحرير الجنوب في أيار 2000، أعيد خلط الأوراق في لبنان والمنطقة. فالانسحاب الإسرائيلي كان رسالة إلى دمشق بتخلي تل أبيب عن مبدأ تقاسم لبنان (الخطوط الحمراء)، وعامل ضغط عليها، باعتبار أن الانسحاب أفقدها <<ورقة المقاومة>>. من هنا، جاء إصرار لبنان على لبنانية مزارع شبعاً لإعطاء الشرعية لحزب الله في الاستمرار بعملياته ضد إسرائيل، وإبقائه ورقة ضغط في يد سورية. كما انعكس تحرير جنوب لبنان على فلسطين بإعلان انتفاضتها، التي فتحت آفاقاً جديدة أمام سورية وحزب الله للإمساك بالورقة الفلسطينية، وبالتالي الضغط على إسرائيل. ثم جاءت أحداث 11 أيلول والاحتلال الأميركي للعراق لتلقي بتداعياتها الثقيلة على العالم والشرق الأوسط، وعلى سورية بوجه خاص.

في ضوء هذه التطورات، ازدادت الدعوات في لبنان لإعادة انتشار الجيش السوري. وفي تموز 2000، اتهم وليد جنبلاط المخابرات السورية بالتدخل في الحياتين السياسية والعامّة، فاتحاً في الوقت نفسه قنوات المصالحة مع الموارنة. كما بدأ موارنة في الداخل والمهجر بانتقاد أداء دمشق لحود والمطالبة بتطبيق الطائف وإعادة النظر بمجمل العلاقات اللبنانية السورية واستعادة

مزارع شبعاً دبلوماسياً، وصولاً إلى فك ارتباط لبنان بالنزاع العربي الإسرائيلي. لكن الاستناد إلى الطائف وحده، ما كان كافياً لتحقيق الانسحاب السوري، ذلك أن دمشق حصلت بموجب الاتفاق على قدرة على البقاء في لبنان ما دامت الحكومات اللبنانية الخاضعة لها تطلب ذلك. من هنا، كان إخراج السوريين من لبنان غير ممكن بقوى اللبنانيين الذاتية، ويحتاج إلى قوة خارجية، أي إلى التدويل.

لقد تزامنت الدعوات إلى خروج السوريين من لبنان مع المتغيرات الدولية بعد 11 أيلول، عندما أصبحت مقولتنا <<مكافحة الإرهاب>> و<<نشر الديمقراطية في العالم>> ركناً أساسياً في سياسة واشنطن الخارجية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وتضمنت هذه نقل الحرب ضد <<الإرهاب>> إلى مختلف أنحاء العالم، واعتبار ذلك في صلب أمنها القومي. وقد استفادت تل أبيب من الاستراتيجية الأميركية هذه، وحصلت على دعم واشنطن لسياستها في القضاء على <<الإرهاب>> الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفق الرؤية الصهيونية. إضافة إلى ذلك، كانت واشنطن تريد خلق <<شرق أوسط كبير>> في إطار سياسة <<الفوضى البناءة>> وتغيير أنظمة كانت لا تزال تعتبر صديقة لها أو محاولة إصلاحها، ومحاصرة تلك <<الشريرة>>، كإيران وكوريا الشمالية، وأخيراً وليس آخراً احتلال أفغانستان والعراق واستهداف سورية التي كانت تستجيب، في رأي الأميركيين والإسرائيليين، لكل مركبات دولة <<محور الشر>> لناحية النظام التسلطي ودعم الإرهاب.

بالنسبة إلى سورية، تزامن تطبيق المخطط الأميركي الجديد مع انتهاء سياسة <<الخطوط الحمراء>>، ومطالبة واشنطن دمشق بتحديد خياراتها تجاه <<الإرهاب>> والطلب إليها القيام بإصلاحات داخلية وخروج مسالم لها ومنظم من لبنان، وعدم معارضة التسوية الفلسطينية الإسرائيلية. وكان الأميركيون يعلمون بتطور علاقات سورية مع العراق قبل سقوط صدام حسين بشكل مخالف لقرارات مجلس الأمن، وينظرون بريبة إلى تطور التنسيق بين سورية وإيران.

(□) أستاذ في الجامعة اللبنانية

سورية في لبنان: مكامن القوة ومازق السياسة والممارسات(2)

عبد الرؤوف سنو

أستاذ في الجامعة اللبنانية

لم تصغ سورية إلى التحذيرات الأميركية والفرنسية بعدم تعديل الدستور اللبناني وبالتالي التمديد للرئيس لحود. فكان الرد عليها في مجلس الأمن هو صدور القرار رقم 1559 الداعي لانسحاب جيشها من لبنان، ونزع سلاح حزب الله والمخيمات الفلسطينية وإجراء انتخابات في أجواء من الحرية والديموقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية. وقد اعتبر القرار المذكور استكمالاً لقانون محاسبة سورية وتصعيد الضغط الأميركي عليها. فكيف أفاد القرار إسرائيل في إطار صراعها مع سورية وحزب الله؟

إن سحب سورية جيشها من لبنان وإقامة حكومة لبنانية غير خاضعة لنفوذها، ونزع سلاح حزب الله والمخيمات، كانت في الحقيقة أموراً تخدم إسرائيل في الوصول إلى سلام مع لبنان، وإلى حزب الله ومخيمات فلسطينية منزوعة السلاح، وإلى سورية ضعيفة من دون وزن إقليمي. كانت إسرائيل تعتقد أن انسحاب سورية من لبنان في مناخ هياج شعبي ضدها وتحرر الحكومة اللبنانية من نفوذها، سيجعلان لبنان أكثر طواعية لعقد السلام معها. فبعد صدور القرار 1559 مباشرة، بدأت تل أبيب تشن حملة على الوجود السوري في لبنان، وصرح وزير خارجيتها أن بلاده كانت وراء صدور القرار، وأن الهدف منه هو إيجاد وضع يمكن فيه أن يوقع لبنان اتفاق سلام معها. واستمرت تل أبيب في حملتها هذه حتى بعد اغتيال الرئيس الحريري، مما أخرج المعارضة اللبنانية إلى ذلك، فإن نزع سلاح حزب الله والمخيمات الفلسطينية، كان لضمان سلامة مستوطنات إسرائيل الشمالية، وعقد صفقة يتم خلالها توطين الفلسطينيين في هذا البلد. وقد حاولت دمشق الالتفاف على الحملة الإسرائيلية عليها بالإعلان عدة مرات عن استعدادها للعودة إلى مفاوضات السلام مع الدولة العبرية. لكن واشنطن وتل أبيب كانتا تريدان أن تأتي سورية إلى المفاوضات خالية من أية أوراق ضغط.

ومن جهة أخرى، طرح تشدد دمشق في مسألة الاستحقاق الرئاسي تساؤلات حول أسباب إصرارها على إجرائه بالشكل الذي تم فيه. هل كان بسبب ما تعرض له حليفها الرئيس لحود من حملات من قبل المعارضة، أم نتيجة استمرار القراءات الخاطئة للتحويلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط؟ ألم يكن هناك مرشح ماروني آخر ترضى عنه سورية، وهناك <<أصدقاء>> لها في الصف الماروني خبرتهم خلال العقود المنصرمة؟

وفي رأينا، أن سورية خشيت من أن يؤدي انتخاب اللبنانيين رئيسهم هذه المرة بإرادة شبه ذاتية عبر تحالفات غير مضبوطة من قبلها، إلى أن تتحول الأمور في لبنان على عكس ما تشتهي أثناء تعرضها للضغوط على أكثر من جبهة. إن تحديها الطلب الأميركي الفرنسي القاضي بعدم التمديد، يعود إلى اعتقادها بإمكانية الالتفاف على القرار 1559، نظراً للملفات التي تمسك بها. ووصف وزير الخارجية السوري فاروق الشرع القرار 1559 بأنه <<تافه>>، وهاجمه أركان الحكم في لبنان والموالون لسورية، معتبرين إياه تدخلاً دولياً سافراً في الشأن الداخلي اللبناني. وقد رفض المسؤولون السوريون ربط القرار 1559 بالتمديد، وأصرّوا على أن التحضيرات للقرار حصلت قبل شهر على صدوره. لكن هذا الاعتراف، يؤكد على قصر النظر الاستراتيجي والسياسي لدى دمشق. فإذا كانت تدرك منذ فترة على حصول التمديد، أن الولايات المتحدة تحضر لعمل ما ضدها، وإن إسرائيل بدورها تقف وراء صدور القرار، فلماذا سلمت إذاً رأسها إلى جلاذيتها وأصرت على التمديد؟ ولماذا لم تحاول أن تفسر سبب معارضة فرنسا للتمديد، ووقوفها وراء القرار 1559، وهي التي كانت تدافع عنها، هذا مع الإشارة إلى تباين السياستين الفرنسية والأميركية حيال كل من سورية ولبنان؟ لماذا لم تستجب دمشق إلى تحذيرات القاهرة والرياض وعمان لها من الأخطار المحدقة بها؟ وحول المتغيرات الدولية وضرورة استيعابها من قبل القيادة السورية، حاول أرميتاج أن يثني السوريين عن مواقفهم المتصلبة خلال زيارته إلى دمشق مطلع كانون الثاني 2005. وبتجاهل لمخاطر القرار 1559 وما سيقود إليه تدويل الأزمة اللبنانية من إضعاف نظامها ووقوعها بين فكي كماشة أميركية إسرائيلية، واصلت سورية سياستها في لبنان، رافعة مقولتها <<القديمة>> حول لبنان خاصرتها الضعيفة في ما يتعلق بأمنها القومي، ما يستلزم التحالف الوثيق بين البلدين.

وفي الأول من تشرين الأول، جرت محاولة فاشلة لاغتيال مروان حمادة، مما زاد في تصلب جنبلاط وتناوله الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية كمسؤولة عن محاولة الاغتيال. وفي خطوة مفاجئة، التقى جنبلاط الرئيس شيراك في باريس مطلع كانون الأول 2004 وبحث معه الملف اللبناني. وعلى الرغم من عدم تأييد جنبلاط للقرار 1559 وتأكيد على اتفاق الطائف، إلا أن فتح أبواب الإليزيه أمامه، أزعج القيادة السورية. فبدأ حلفاؤها يشنون حملات تخوين ضد المعارضين لسياستها ووجودها، ويهددون بالانتقام منهم. وتركزت هذه الحملة على الرئيس الحريري. ونظر إلى مشاركة بعض أعضاء كتلته في لقاء المعارضة في البريستول في 13 كانون الأول على أنها مباركة منه لسياسة جنبلاط والمعارضة القاضية بوقف تدخل المخابرات السورية في الحياة العامة، وإعادة انتشار الجيش السوري إلى البقاع ومن ثم إلى داخل الحدود السورية.

وفي 14 شباط، اغتيل الحريري في وسط مدينة بيروت. وقيل إن سبب الاغتيال هو ما زعم حول دوره في استصدار القرار 1559، ووقوفه وراء المعارضة المتصاعدة للنظام الأمني السوري اللبناني، وإشاعة الرعب في صفوف السياسيين، ومنع توسع المعارضة ومحاصرتها تمهيداً للقضاء عليها. لكن ردود الفعل المحلية والخارجية الصاخبة جاءت معاكسة: مئات الآلاف من اللبنانيين من كل الطوائف والمذاهب والمناطق يشيرون الحريري إلى مثواه الأخير في 16 شباط، ويحيون ذكرى استشهاده في 14 آذار بتظاهرة مليونية، ويحملون السلطتين السورية واللبنانية المسؤولية السياسية عن الجريمة وبطالون بلجنة تحقيق دولية وبخروج الجيش السوري من لبنان ومحاسبة المسؤولين عن الجريمة وبرحيل السلطة <<الفاقة شرعيتها دستورياً وشعبياً ودولياً>>. ومن عواصم العالم توالى ردود الفعل الشاجبة للجريمة، وأبرزها من باريس، وواشنطن، التي استدعت سفيرتها من دمشق. ولم تستطع سورية قراءة هذه الخطوة وفسرتها على

أنها عادية للتشاور. كما كانت باريس وواشنطن وراء صدور البيان الرئاسي عن مجلس الأمن بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق حول دوافع الجريمة ومن وقف خلفها ونفذها (لجنة بيتر فيتزجيرالد). إن نجاح المعارضة في تحريك مئات الآلاف من المتظاهرين، جعل واشنطن تتحدث عن تحول ديموقراطي في لبنان، يمكن أن يكون، مع العراق، معدياً لمحيطه العربي.

أدت جريمة الاغتيال إلى إعادة فرز الأوراق في لبنان. فحدثت <<حرب>> إعلامية وسياسية بين المعارضة والموالاة، إن في المؤسسات والمنابر أو في الشوارع. فالتفت المعارضة تحت شعار <<بدنا نعرف الحقيقة>> والمطالبة باستقالة رؤساء الأجهزة الأمنية، ورحيل السلطة والرئيس لحود وخروج الجيش السوري من لبنان، في حين رفعت الموالاة شعار <<الحوار الوطني>>، وحزب الله شعار <<الوفاء لسورية>> لتغطية سورية المنسحبة من لبنان وأنصارها وإبلاغ واشنطن رسالة حول قدرات التجييش الشعبية للحزب. بيد أن أبرز تداعيات استشهاد الحريري، هي أنها أزلت عقد الخوف عند اللبنانيين من سورية، وأزاحت الستار عن <<وحدة وطنية>> غير مسبوقة في تاريخ لبنان. في السابق، كانت الاعتبارات الطائفية هي المعيار في النزاع والوفاق الداخليين، أما الآن، فوحد <<دم الحريري>> اللبنانيين خلف شعارات <<الحرية والسيادة والاستقلال>>، وجعلت المعارضة من استشاده قضيتها للاستقطاب الجماهيري، رغم اختلاف الأهداف الاستراتيجية بين أطرافها. واللافت، هو انضمام الطائفة السنية على مساحة الوطن إلى المعارضة، بحيث لم يعد ادعاء <<استقلال>> لبنان محصوراً بالمسيحيين فقط. فخسرت بذلك سورية الطائفة السنية التي صبرت على تهميشها طوال العقود الثلاثة المنصرمة. لقد أسقط السنة بانحيازهم إلى شركائهم في الوطن أهم ورقة كانت سورية تستخدمها للفصل بين اللبنانيين، وهي ورقة الانقسام الطائفي.

وبعد تقرير لجنة فيتزجيرالد لتقصي الحقائق، وإعلان سورية عن الانسحاب الكامل من لبنان بحلول 30 نيسان الجاري، وتعيين مجلس الأمن لجنة دولية مستقلة للتحقيق في ملايات اغتيال الحريري، تكون المعارضة اللبنانية قد حققت نجاحاً كبيراً في غضون أقل من شهرين كل هذا بفضل التدويل، ولولاه لانقلبت الأمور على عكس ما كانت تشتتية. وفي ضوء مساعي الموالين لسورية إلى فرط المعارضة عبر عودة عون ومسرحية المماثلة بتشكيل الحكومة وبالتالي تأجيل الانتخابات والتمديد للمجلس الحالي، وبالتالي الإبقاء على نفوذهم المستمد من سورية، يبقى مستقبل لبنان مفتوحاً على كل الاحتمالات. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: أين يقف كل من لبنان وسورية وإسرائيل بعد كل تداعيات اغتيال الحريري؟

برأينا، لن يؤدي انسحاب سورية من لبنان إلى انحسار فوري لنفوذها السياسي المعروف، طالما أن <<رجالها>> لا يزالون في الحكم ويدافعون عن وجودهم السياسي حتى الرمق الأخير. وسيستمر الضغط الدولي على سورية وتحميلها مسؤولية ما يجري في لبنان حتى بعد خروجها منه. إن التركيبة السياسية والأمنية اللبنانية لا تزال هي نفسها في السلطة التي أشرفت سورية على صناعتها. لذا، فعواصم القرار ترقب تشكيل الحكومة اللبنانية (وبيانها الوزاري) والانتخابات النيابية كمؤشر على بقاء لبنان في دائرة النفوذ السوري أو خروجه منها. إن عدم تشكيل الحكومة (الذي بقي فترة موضع تجاذب) وجعل قانون الانتخاب أزمة اختلاف، قد يكونان أيضاً مؤشراً على نفوذ سورية. فهل ترسخ الدول الكبرى لذلك بعد المسار الحثيث من القرار رقم 1559 إلى القرار 1595؟

في المقابل، سيؤدي الانسحاب السوري من لبنان حتماً إلى ارتفاع سقف الانتقادات والتناقضات والصراعات بين فئات القوى الحاكمة داخل سورية. طوال العقود الثلاثة المنصرمة من الوجود السوري العسكري والمخابراتي والسياسي والاقتصادي في لبنان، أصبح لبنان <<متنفساً>> لكل القوى التي تمثل هذه القطاعات، وأمكن لجم التناقضات بينها، طالما أن الجميع كان مشغولاً بالاستفادة على طريقته من الوجود السوري في لبنان. ومن المؤكد أن هذه القوى وحلفاءها اللبنانيين وممارساتهم النفعية، مسؤولة عن أخطاء القيادة السياسية السورية، وهو ما أوصل الأمور إلى ما هي عليه اليوم. ففقدت سورية نتيجة ذلك كل مكامن القوة الطبيعية في علاقاتها بلبنان (العروبة، الجغرافيا والتاريخ المشترك، الجار الشقيق، التواصل بين الشعبين، المصالح المشتركة... الخ). إن تمسك النظام السوري بلبنان بأي ثمن، وتعامله مع اللبنانيين على أساس <<أتباع>> لا حلفاء، هما اللذان أفقده دعم اللبنانيين واحترامهم. إن السوريين المحاصرين والمعزولين دولياً، سيفتحون ملفات بعضهم البعض، وبخاصة مع تكشف <<القصص>> حول ممارساتهم في لبنان، التي تفوق ما قامت به المخابرات المصرية في سورية أثناء الوحدة وابتلاع الاقتصاد السوري من قبل المصريين، وتهميش النخب الحاكمة.
